

## العزوف الانتخابي في العراق: الأسباب والتداعيات والمعالجات (دراسة تحليلية)

### *Electoral Abstention in Iraq: Causes, Consequences and Remedies (Analytical Study)*

ميثاق مناحي العيسى: باحث وتدرسي في مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الإستراتيجية – العراق.

**Methaq Mnahi Alisaa:** Researcher and Lecturer at the Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq.

Email: [methaq.m@uokerbala.edu.iq](mailto:methaq.m@uokerbala.edu.iq)

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i3.1406>

## الملخص:

تحلل الدراسة ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق وأسبابها وتداعياتها والفواعل المؤثرة فيها سلباً وإيجاباً، فضلاً عن الحلول والمعالجات المفترضة، بتركيزها على ظاهرة العزوف وتحليلها كسلوك سياسي - احتجاجي، يسلكه أغلب المواطنين العراقيين احتجاجاً على السلوك السياسي للحكومات المتعاقبة، وسلوك الأحزاب السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي وانعكاسها على الحالة الاقتصادية والأمنية، وطبيعة تأثيرها على الدولة والمجتمع. إذ توصلت الدراسة إلى أنَّ ظاهرة العزوف الانتخابي، هي ظاهرة ترتبط بسلوك المؤسسات الرسمية للدولة والقوى والأحزاب السياسية القائمة عليها، أكثر مما ترتبط بسلوك المواطنين الممتنعين عن التصويت أو المقاطعين للانتخابات، وأن معالجتها يتوقف على تطوير وتقويم وتحسين أداء هذه المؤسسات وطبيعة تنشيطها للمؤسسات غير الرسمية.

**الكلمات المفتاحية:** العزوف الانتخابي، الفواعل المؤثرة بالعزوف الانتخابي، المشاركة السياسية، حلول العزوف الانتخابي، أسباب العزوف الانتخابي.

## Abstract:

This study analyzed the phenomenon of electoral abstention in Iraq, its causes, both positive and negative consequences, as well as presumed solutions and remedies. It focuses on analyzing the phenomenon as a political – protesting behavior. Most Iraqis use electoral abstention as a form of protest against the political behavior of successive Iraqi governments, political parties, political instability, and its reflection on the economic and security situations, as well as the nature of its impact on the state and society. The study found that the phenomenon of electoral abstention is more related to the behavior of the official institutions of the state and the political parties and forces based on them, rather than to the behavior of citizens abstaining from or boycotting elections. Addressing this issue depends on the development, evaluation, and improvement of the performance of these institutions and the activation of informal institutions.

**Keywords:** Electoral Abstention, Actors Influencing Electoral Abstention, Political Participation, Solutions to Electoral Abstention, Causes of Electoral Abstention.

## المقدمة:

تعد المشاركة السياسية من المواضيع المهمة والأساسية في مجال العلوم السياسية، إذ حظي الموضوع باهتمام كبير على المستويين النظري والتطبيقي؛ وذلك لما لها من تأثير كبير في إرساء البناء المؤسسي للدولة. كما تعد إحدى دعائم المواطنة عن طريق دعم مساهمة المواطنين في المشاركة السياسية والخيارات السياسية العامة. ويعد التصويت أو الانتخابات، أهم وأوسع أشكال المشاركة السياسية؛ وذلك لما يتوافر به من ممارسة عملية تمكن الفرد من تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية. إنَّ شعور الفرد أو المواطن بالإقصاء والتهميش وعدم مشاركته في إبداء رأيه في تحديد قضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تدفعه إلى العزلة السياسية واحتقاره للحكومة ومؤسساتها وأحزابها، وتجعل منه شخصاً لا يبالي بالحياة السياسية؛ وذلك بوصوله إلى قناعة بأن اختياراته أو مشاركته الانتخابية لا يمكنها أن تؤثر في رسم السياسات العامة أو تطوير الأداء الحكومي وأداء الأحزاب السياسية، وتضعه بحالة أقرب إلى حالة الاغتراب السياسي، سواء فيما يتعلق بحقوقه كمواطن أو واجباته. وهذه الحالة أو الظاهرة أصبحت تشهد اتساعاً، وأخذت تستفحل بين المجتمعات أو الدول ذات الأنظمة الهجينة - تلك الأنظمة التي تجمع بين النظامين الديمقراطي والأوتوقراطي - أو تلك الأنظمة التي تأخذ بممارساتها وأدواتها الديمقراطية من النظام الأرسطراطي، كما هو الحال في العراق بعد عام 2003. لقد شهد العراق خمسة دورات تشريعية نيابية، فضلاً عن الانتخابات المحلية والاستفتاء على الدستور العراقي النافذ لعام 2005، إذ تباينت نسب المشاركة السياسية في تلك الانتخابات وأخذت بخط تنازلي، إذا ما قارنا أول دورتين انتخابيتين بآخر دورتين انتخابيتين، ومن المتوقع أن تشهد الانتخابات المحلية القادمة المزعم إجراؤها في شهر كانون الأول من هذا العام، نسباً متدنية جداً؛ لهذا من الأهمية بمكان أن نقف على أهم أسباب العزوف الانتخابي أو مقاطعة الانتخابات وتداعيتها والفواعل المؤثرة فيها، ونضع الحلول والمعالجات المناسبة لها، لعلها تسهم في زيادة نسب المشاركة السياسية وإحداث التغيير السياسي ولو بشكل تدريجي.

## إشكالية الدراسة:

عادة ما يقترن السلوك السياسي "العزوف الانتخابي أو الامتناع عن التصويت" بمفاهيم وممارسات وسلوك الفواعل الأخرى، كسلوك وطبيعة الأحزاب السياسية وأداء الحكومات وطبيعة الأنظمة السياسية، التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في سلوك الأفراد، ولا يمكن معالجة العزوف الانتخابي "كسلوك سياسي" بمعزل عن سلوك تلك الفواعل؛ وعليه لابد لنا من أن نضع التساؤل الرئيس للدراسة وهو: كيف يمكننا أن نفك الارتباط بين سلوك الفواعل المؤثرة في العزوف وسلوك الأفراد الممتنعين عن التصويت؟ ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية؟

- ما هو العزوف الانتخابي وما هي أسباب تناميهِ في العراق؟
- ما هي التداعيات التي يمكن أن يلقي بها العزوف على المستويات الأخرى؟
- ما هي الفواعل المؤثرة في العزوف الانتخابي؟
- ما هي المعالجات والحلول التي من شأنها أن تحد من ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق؟

#### فرضية الدراسة:

تنتقل الدراسة من فرضية أساسية مفادها: "إنَّ العزوف الانتخابي أو الامتناع عن التصويت أو مقاطعة الانتخابات، هو نتيجة لسبب، أي بمعنى آخر هو سلوك سياسي احتجاجي، يتخذه المواطن نتيجة اليأس والإحباط الذي يصيبه جراء الفشل السياسي المتكرر، مما يضعه في عزلة واغتراب سياسي، إذ لا يمكن معالجة تلك الظاهرة من دون الوقوف على مكامن الفشل الرئيسة على مستوى الدولة والمجتمع".

#### منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي؛ لتحليل ظاهرة العزوف الانتخابي والمفاهيم المرتبطة بها، فضلاً عن تحليل سلوك الأفراد والأحزاب السياسية والفواعل المؤثرة في ظاهرة العزوف، كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في بعض مفاصل الدراسة لوصف الظواهر البشرية ومن ثم تحليلها.

#### المطلب الأول: ماهية العزوف الانتخابي

تمثل الانتخابات إحدى أهم وسائل الديمقراطية المعاصرة للإصلاح والتغيير السياسي عن طريق المشاركة في عمليات الاقتراع، إذ إن زيادة نسب المشاركة في الانتخابات من شأنه أن يساعد في عملية التغيير والإصلاح عبر اختيار الممثل الأصلح والأفضل من بين المرشحين. وقد دخل العراق المسار الديمقراطي التنافسي بين الأحزاب السياسية بعد الإطاحة بالنظام السياسي العراقي السابق في عام 2003، ومن حينها وحتى يومنا الحاضر، شهد البلد خمس دورات انتخابية تشريعية، كانت آخرها في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. وكان العزوف الانتخابي القاسم المشترك لكل تلك الدورات، إذ ينظر إلى ظاهرة العزوف الانتخابي، على أنها سلوك سياسي يعبر عن رفض وسخط الشعب للنخب السياسية الحاكمة، المسيطرة على مفاصل الدولة والعملية السياسية برمتها. ويرى البعض بأنها بمثابة إفلاس للنظام السياسي القائم، إذ تمثل هذه الظاهرة أهم معوقات العملية السياسية الديمقراطية، وهذا بدوره يعكس حالة من انعدام الثقة في المسار السياسي المتبع من قبل النخبة السياسية. فما هو العزوف الانتخابي؟

## أولاً: مفهوم العزوف الانتخابي

العزوف لغةً واصطلاحاً: تعني الامتناع عن القيام بشيء، يبقى بعيداً، أي الامتناع عن التصويت، أي أن تبقى لا تتصرف، من لا ممارسة حق، وأصل الكلمة لاتيني، وفي اللغة الفرنسية تعني الامتناع عن التصويت أثناء إجراء الانتخابات أو الاستفتاء، يتمثل في الأشخاص الذين يمتنعون عن الإدلاء بأصواتهم، التي تكون بسبب دوافع متعددة ومتنوعة؛ لذلك لا ينبغي أن يعبر الأفراد العازفون أو الممتنعون الذين يصوتون بالأبيض غير منتخبين، ولا يجب أن يحتسبوا من أرقام قياس الامتناع عن التصويت. وفي الاصطلاح يعني العزوف الامتناع عن المشاركة في الإدلاء أو التصويت في الانتخابات أو الاستفتاء، والامتناع، هو موقف أولئك الذين يمتنعون عن التصويت بطريقة تطوعية أو لا، وهي الظواهر التي تقود الناس أو الأفراد لكي لا يصوتوا<sup>1</sup>.

ويعرف العزوف الانتخابي أيضاً، على أنه ظاهرة ذات أهمية؛ لأنه يعتبر بالمعنى الضيق قراراً متعمداً بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية عن نطاق الأسرة الضيق أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة. أما الذين يتعمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آرائهم الخاصة. وكذلك يبدأ العزوف الانتخابي انطلاقاً من عدم التسجيل في قوائم الانتخابات، كأولى الأشكال التي يظهر فيها، كما يمكن ترك الظرف فارغاً، وكل هذه المظاهر، تعد شكلاً للامتناع عن التصويت. فالعزوف الانتخابي هو موقف سلبي يتخذه الناخب في هذا السياق، بغرض الاحتجاج أو السخط على الأداء السياسي للحكومات والأحزاب السياسية، وذلك بالامتناع عن التصويت أو المشاركة في التصويت. ففي الانتخابات والاستفتاءات يتخذ بعض الناخبين هذا الموقف، كتعبير عن عدم الرضا الداخلي أو السلبية التي يحملونها اتجاه الأداء السياسي، أو رفض المشاركة بسبب عدم قناعتهم بالأحزاب السياسية، أو الجماعات التي ينتمون إليها أو التي تمثلهم، بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات بدعوى تزييفها أو رفض نظامها وآلياتها أو شروطها المجحفة بحقهم، وقد يحدث الرفض لأسباب متعلقة بالناخب ورفضه للمشاركة السياسية بسبب ظروف اجتماعية على سبيل المثال<sup>2</sup>. ونعني بالعزوف حسب منهل الدكتور سهيل إدريس، الامتناع والإمساك والكف والاستتكاك والإحجام عن التصويت، ومنها abstentionnisme أي استنكافية، وتعني نزعة الامتناع عن التصويت، ومستنكف abstentionniste أي ممتنع عن التصويت. وفي هذا الإطار

<sup>1</sup> ديهية، عبدون؛ وصونية، عندل (2018): الاغتراب السياسي: دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 38.

<sup>2</sup> برو، فيلب (1998): علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 339.

نجد الأستاذ محمد الساسي يعطي مفهومين للعزوف، أو بالأحرى يقسم مفهوم العزوف الانتخابي تحديداً إلى قسمين<sup>1</sup>:

- المفهوم الأول واسع، ويعني عدم وصول المواطن الذي هو في سن التصويت إلى مرحلة الإدلاء بصوته لفائدة معينة أو مرشح معين، بحركته الحرة ودون وجود عائق قانوني أو مادي.
- الثاني مفهوم ضيق ويحصره في حالة الناخب الذي يمتنع عن المشاركة في الاقتراع.

وهناك عزوف عن المشاركة في الحياة السياسية ككل، والعزوف عن التصويت هو جزء من هذا الكل أي الحياة السياسية. والتصويت في الانتخابات يعتبر أسلوباً منفصلاً، من أساليب المشاركة السياسية، عن أنشطة الأحزاب والحملات الانتخابية. ويذهب بعض الباحثين، إلى أن التصويت يرتبط بأعمال وطنية مثل: حب الوطن، إظهار الوطنية، واحترام القانون والنظام... ما يشير إلى أن التصويت في الانتخابات يعتبر عملاً يؤكد الفرد من خلاله على إخلاصه وولائه للنظام والدولة، أو الدولة دون النظام، أكثر من كونه عملاً يتقدم من خلاله بمطالبه للنظام السياسي. وفي نفس السياق هناك من يصنف العزوف إلى صنفين، أو بالأحرى وجهين، عزوف عن دراية ووعي: (وهو العزوف الحقيقي بحيث يأخذ الشخص موقفاً يعبر فيه عن رفضه لسياسة ما). وعزوف عن جهل مطلق: ويتم عبر (جهل الأشخاص بمعنى الانتخابات، فهناك نسبة كبيرة من المواطنين تجهل كل شيء عن الشأن السياسي، وترى أن أمور السياسة ليست من شأن المواطن بل هي من اختصاص نخبة معينة).

## ثانياً: أنواع العزوف الانتخابي

هناك أنواع من الممتنعين عن التصويت في الانتخابات:

1. العازفون غير الملتزمين: يمثلون الأغلبية وتتضمن هذه المجموعة العاطلين عن العمل والعمال والتجار الصغار والنساء العاملات في الصناعة التقليدية، وعادة ما يكون مستواهم التعليمي ضعيفاً أو منعدماً، ويوجد لديهم شعور فقدان الثقة في النخبة الحاكمة وفي المؤسسات السياسية المنبثقة عن التجارب الانتخابية السابقة.

2. العازفون الملتزمون: وأغلبهم ذكور من الشباب أو في متوسط العمر، وهم على عكس المجموعة السابقة، يهتمون بالسياسة بصفة عامة، والانتخابات بصفة خاصة، إلا أنهم يعتبرون ما يسمى بالمسلسل الديمقراطي، نوعاً من الخداع، كما يحتقرون المؤسسات السياسية القائمة؛

<sup>1</sup> الفقير، سميحة، عنوان العزوف الانتخابي دراسة ميدانية، مدينة طنجة نموذجاً، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة: جامعة عبد المالك السعدي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام المعمق تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، متاحة على الرابط: <https://2u.pw/96nTzH1>

لكونها تمثلهم في رأيهم إرادة الأحزاب السياسية وليست إرادة الشعب. كما أن أغلب هؤلاء ليس لهم انتماء سياسي إلا أنهم يتعاطفون مع أفكار ومبادئ بعض الأحزاب، بما فيها تلك المحظورة دون الانتماء إليها، ويلاحظ أن سلوكهم السلبي هذا ليس انفعالاً، ولكنه نابع من وعي سياسي، إذ يمكن لهذه المجموعة أن تشارك في الاقتراع في حالة حدوث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية، والعزوف بهذا المعنى: يعني مقاطعة السياسيين لا مقاطعة السياسة، ومقاطعة الشروط الانتخابية وقانون الانتخابات، وليس مقاطعة للانتخابات، ورفض ممارسة الأحزاب لا مبدأ الحزب<sup>1</sup>.

3. الامتناع العقلاني: وهو الذي يصدر عن المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها والمتابعين لأخبارها؛ لأن امتناعهم هنا يعد تعبيراً سياسياً مقصوداً، له أهداف محددة؛ لكونه قائماً على مجموعة من المعطيات والشروط، وقد أصبحت هذه الظاهرة في الممارسة السياسية الانتخابية العراقية، كسلوك سياسي انتخابي، يتخذه الناخب العراقي للتعبير عن عدم قناعته بالأحزاب السياسية وبرامجها الانتخابية والقانون الانتخابي، فضلاً عن النظام السياسي والمؤسسات القائمة وطريقة إدارة السلطة. وأن الامتناع العقلاني عن التصويت هي الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة ويحمل بطاقة انتخابية وعلى دراية بالأمور السياسية، وفي هذه الحالة يعد امتناعاً تعبيرياً عن رفض الاختيارات المعروضة، فهي مشاركة بطريقة غير مباشرة، فهم يرون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل مباشر عن متطلباتهم؛ لهذا يعتبر امتناعهم تهديداً لفعالية العملية الانتخابية وشرعيتها<sup>2</sup>. وينقسم الامتناع العقلاني إلى ثلاثة أقسام<sup>3</sup>:

- القسم الأول: يمتنعون بسبب شعورهم بعدم نزاهة العملية الانتخابية، فالمواطنون ذوو المعرفة السياسية بطبيعة العملية الانتخابية وما يشوبها من تدخل حكومي من جهة، وظاهرة الترهل الحزبي من جهة أخرى. فكلما تواجدت هذه المظاهر كلما زاد الممتنعون.
- القسم الثاني: امتناعهم عن التصويت تعبيراً عن موقف سياسي رافض للممارسة الانتخابية بصورتها المعروفة.

<sup>1</sup> جبير، علي سعدي عبد الزهرة (2022): العزوف في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2015: دراسة تحليلية، الجزائر: مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، العدد 1، المجلد 4، ص 66.

<sup>2</sup> ديهيه، عبدون؛ صونيه، هندل (2018): الاغتراب السياسي: دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو: رسالة ماجستير، ص 42.

<sup>3</sup> ربيعي، عائشة (2013): الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر، الجزائر: جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: رسالة ماجستير، ص 74-75.

• القسم الثالث: يتعلق بمن امتنع عن التصويت لأسباب قاهرة، كالمرض أو السفر...  
لكن في قراراتهم مقتنعون بالمشاركة.

4. الامتناع اللاعقلاني: وهو امتناع عن المشاركة في الانتخابات، من غير أن يكون لذلك أسبابه أو مبرراته، فالمواطن الممتنع يبتعد عن الممارسة السياسية ككل، أي عدم الاهتمام بالأحداث السياسية، وهذا ما يسمى باللامبالاة، التي ترجع إلى أسباب تتعلق بموقف الفرد الأساسي من هذه الأحداث والظروف، على أنها رفض للأهداف السياسية والمبادئ والوسائل التي يشارك فيها، وبدرجة واسعة للأفراد وأعضاء المجتمع السياسي من جهة أخرى. وهذا الرفض لا يرجع إلى الفشل في تحقيق الاندماج في الثقافة السائدة، ولكن إلى الاقتناع بأن الاندماج ليس له قيمة، وهذا ما يسمى بالعزلة السياسية، التي تنتج عن رفض القيم والأهداف التي تسير العملية الانتخابية في ظل الاعتقاد بأن عملية التصويت وغيرها من العمليات السياسية الإجرائية، ليست سواء ممارسات صورية لا تؤثر على مضمون السياسة<sup>1</sup>.

### ثالثًا: أشكال العزوف الانتخابي

هناك عدة أشكال للعزوف الانتخابي نحددها كالتالي<sup>2</sup>:

1. الامتناع السياسي المحتج: ويقوم على شكل الاحتجاج من شرعية النظام السياسي، ويعبر عنه بعدم الانتخاب، وأتى به لانسلو، وسماه امتناع الاستياء (عدم الرضا). هذا الامتناع يعبر عن احتجاج تجاه النظام السياسي بسبب عدم قدرة السلطات على حل المشاكل الاجتماعية. وحسب الدراسة التي أقامها فإن الممتنعين المحتجين غير مندمجين في المجتمع، وهم أبعد فئة عن المشاركة في الحياة السياسية، وعادة ما ينتمون إلى الممتنعين الدائمين. ونسبتهم "آن مكسال" بالممتنعين خارج اللعبة السياسية أو خارج الدائرة السياسية، ويكون تعبيرهم باحتجاج الامتناع عن التصويت وهذا بمثابة موقف سياسي للرفض اتجاه الحكومة أو الطبقة السياسية. كما يتسم هؤلاء باللامبالاة بالحياة السياسية، وهو ما يبقّيهم في دائرة غير المسجلين الدائمين في القوائم الانتخابية وهم في الجزء السفلي من السلم الاجتماعي، دون شهادات، وعاطلين عن العمل وهم يفتقرون إلى الاندماج الاجتماعي. فإن الممتنعين بعيدًا عن السياسة، هي فئة تشعر بالقلق إزاء مشاكلهم الفردية وهم خارج اللعبة السياسية.

<sup>1</sup> هجولي، خديجة وآخرون (2020): ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الانتخابات: شباب مدينة المسيلة نموذجًا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في علوم الإعلام والاتصال، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، ص26-27.

<sup>2</sup> ديهية، عبدون؛ صونيه هندل، مصدر سابق، ص45.

2. الامتناع الاستراتيجي: هو مصطلح يوصف على الممتنعين الإستراتيجيين، بالممتنعين غير الدائمين داخل اللعبة السياسية، ويشكلون الفئة الأكثر حيوية وديناميكية من الهيئة الناجبة. هؤلاء يمتنعون عن التصويت بصفة منقطعة، أي يمتنعون عن المشاركة في بعض الانتخابات ويشاركون في الأخرى. إن امتناعهم غير ثابت وغير مستقر حسب العوامل والظروف المحيطة بالانتخابات، ويتخذون قراراتهم في آخر لحظة، وهم أشخاص ميسسون يهتمون بالسياسة، لديهم شهادات عليا مندمجون اجتماعيًا. يساهم الامتناع داخل اللعبة السياسية بدرجة أقل في هذا الرفض<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أسباب العزوف الانتخابي

لقد أضحت ظاهرة العزوف الانتخابي وانخفاض نسب المشاركة السياسية داخل النسق السياسي العراقي ظاهرة ملحوظة، وذلك منذ الاستفتاء على الدستور العراقي النافذ عام 2005 وصاعدًا، حتى بلغت ذروتها في الانتخابات التشريعية لعام 2021. لقد غدا العزوف عن المشاركة في الانتخابات ظاهرة اجتماعية تتكرر وتتمو وتتواتر مع كل دورة انتخابية جديدة. ويمكن إرجاع السبب في بروز ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات إلى أسباب قانونية تتعلق بالدستور والقوانين الانتخابية العراقية وأداء السلطة التنفيذية والتشريعية وطبيعتها الرقابية، وأخرى سياسية تتعلق بسلوك الأحزاب والقوى والتيارات السياسية العراقية، فضلاً عن الطبقة السياسية الحاكمة وطريقتها في إدارة السلطة أو الحكم في العراق.

#### أولاً: الأسباب السياسية

يعد الانتخاب أو التصويت تعبيراً يقوم به المواطن لإظهار مدى ولائه للنظام السياسي أكثر من أي شيء آخر، فهو إما أن يقدم مشروعية للحكام والنظام السياسي، تمكنهم من تطبيق القوانين، أو بالعكس يعبر عن رفضه للنظام السياسي أو لنظام الحكم وطريقة إدارة السلطة فيه أو لسياسة معينة. فالناخب العراقي لا يذهب إلى الانتخابات للتصويت من أجل التأثير في القرارات السياسية العليا أو المشاركة في اتخاذ أو صنع القرارات، بقدر ما يريد الإبقاء على الاتصال الفعال بينه وبين السلطة أو النظام السياسي<sup>2</sup>. فمشاركة المواطن الأساسية في الانتخابات، تنطلق من طريقة إعجابه وولائه للنظام السياسي، وأدائه وطريقة إدارته والقائمين عليه، وأن كل الأسباب السياسية للعزوف الانتخابي، ربما تتعلق بهذه الجزئية. وتتمثل في عدم كفاءة بعض المرشحين وفساد بعض السياسيين والمصالح الخاصة التي تسعى إليها الأحزاب السياسية، وعدم تمثيل

<sup>1</sup> هجولي وآخرون، مصدر سابق، ص28.

<sup>2</sup> بن يمينه، يحيى (2014): السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر: شباب مدينة وهران أنموذجاً، وهران-الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع: رسالة ماجستير، ص99.

مصالح المواطنين ومتطلباتهم. وفقدان الثقة في الطبقة السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة، وغياب المعارضة السياسية الصحيحة، بمعنى آخر، لم تترك الأحزاب السياسية فرصة لأي معارضة برلمانية داخل السلطة التشريعية<sup>1</sup>. كذلك ضعف البرامج الانتخابية وعدم ملاءمتها ومتطلبات المواطنين، إذ يقتصر دور الأحزاب بين كل دورة انتخابية وأخرى على الدعاية الانتخابية والتشديد الجماهيري لتعبئة القاعدة الانتخابية والتعامل مع المواطنين كخزان أصوات ينتهي دورهم بانتهاء الاقتراع العام، كذلك فشل النخبة السياسية في توفير الحافز الضروري لإشراك الأشخاص في الانتخابات وزيادة ميولهم الانتخابية والتصويت. فضلاً عن ذلك، فإن مواقف الأحزاب السياسية وبرامجها وخطابها في كثير من الأحيان متشابهة، وكذلك عدم وضع برنامج مجتمعي شامل وحداثي يلمس مكانم الخل والحلول الناجعة والواقعية لهذا الخل، أو يلامس "على أقل التقادير" حاجة المواطن العراقي واحتياجاته الأساسية (الضرورية والترفيهية)، وافتقاد كل الأحزاب إلى عنصر الديمقراطية في نظامها الداخلي، أو عدم إيمانها بالديمقراطية في طريقة إدارة الحكم، وربما بعضها قد أجبر عليها؛ لذلك نشاهد رئيس الكتلة أو القائمة أو زعيم الحزب السياسي، هو المتحكم الرئيس في كل الأدوار السياسية والرقابية وطريقة إدارة المفاوضات السياسية مع الأحزاب الأخرى، أو المنافسين الآخرين في تشكل الحكومات وغيرها من المفاوضات؛ وهذا ولد نوعاً من الدكتاتورية، أو ما يمكن أن نسميها بالدكتاتورية الجديدة في العراق، وهي إشارة إلى دكتاتورية رؤساء أو زعماء الكتل أو الأحزاب السياسية<sup>2</sup>. ولعل الصراع السياسي على مغنم السلطة والحكم وآلية تشكيل الحكومات العراقية بعد كل انتخابات والمشاكل التي تواجهها، تعد من أبرز الأسباب السياسية التي زرعت اليأس في ذهن الناخب العراقي ودعته إلى مقاطعة الانتخابات أو عزوفه عن الانتخاب. ففي العراق بعد انتهاء العملية الانتخابية تبدأ مرحلة التفاوض والتوافقات بين الفائزين، فالكتل جميعها تطمح بأن تستلم حقائب وزارية وفق ما حققته في نتائج الانتخابات، فتنتج حكومة محاصصاتية توافقية لا تفرز الحزب الفائز من الحزب الخاسر، أو الحزب المشكل للحكومة عن الحزب المعارض لها. فضلاً عن ذلك، أنَّ عملية التوافق تجعل السلطة الرقابية خالية من المعارضة البرلمانية، فمجلس النواب خلال معظم دوراته التشريعية، لا يمتلك جهة معارضة حقيقية تتابع الحكومة وتتقصى أخطاءها وتحاسبها؛ لذلك لا يكون هنالك شعور بالخوف أو التقصير من الحكومة، وعادة ما تسجل الإخفاقات التشريعية والسياسية وحالات الفشل ضد مجهول.

<sup>1</sup> هجولي وآخرون، مصدر سابق، ص 29.

<sup>2</sup> جبير، مصدر سابق، ص 67.

## ثانيًا: الأسباب القانونية

ربما تكون الأسباب القانونية أقل تأثيرًا من الأسباب السياسية في طبيعة تأثيرها على مشاركة المواطن العراقي أو عزوفه الانتخابي، لكنها قد تكون الأكثر تأثيرًا في طبيعة إدانة هذا العزوف الانتخابي للمواطن العراقي، وزرع اليأس فيه من عملية التغيير السياسي. ولعل جل الأسباب القانونية تتعلق في طريقة أداء السلطة التشريعية في تشريع القوانين ودورها الرقابي في مكافحة الفساد، فضلًا عن طبيعة القوانين الانتخابية التي أجريت بموجبها كل الانتخابات العراقية وتنفيذ الدستور وتعديل بعض فقراته (التعديلات الدستورية)، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة تفسير المواد القانونية المتعلقة بتفسير انتخاب رئيس الجمهورية وضبابية تفسير الكتلة الأكبر التي تقع على عاتقها تشكيل الحكومة، ولعل أبرز الأسباب القانونية تكمن في الآتي:

### 1. النظام الانتخابي:

إنَّ النظام الانتخابي المعمول به في العراق "على الرغم من تشريعاته المتباينة" إلا أنه قد يكون من الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عزوف الناخب العراقي، إذ أدت الأنظمة الانتخابية إلى شعور المواطن بغياب دوره في تقرير إرادته نتيجة لصياغة كل القوانين من قبل القوى السياسية وفق ما يناسبها انتخابيًا وجماهيريًا، إذ كثيرًا ما صادرت القوانين الانتخابية إرادة المواطن العراقي، وقطعت عليه الطريق في تغيير الوجوه داخل السلطة التشريعية، وبذات الوقت قطعت الطريق على الأحزاب السياسية الناشئة في الوصول إلى السلطة التشريعية. فالنظام الانتخابي المتبع في العراق في طبيعته قائم على أساس التمثيل النسبي، وما يؤخذ على هذا النظام بكونه نظامًا معقدًا وغامضًا يخضع لقواعد حسابية يصعب على عامة الناس فهمها. فضلًا عن قانون سانت ليغو "الذي أجريت بموجبه أغلب الانتخابات العراقية"، حيث يدعم مرشحي الكتل الكبيرة والمتوسطة بالحصول على مقاعد رغم قلة عدد الأصوات التي يحصلون عليها، أي أن هذا النظام يصب في صالح الأحزاب الكبيرة المنتفذة في الحكومة والبرلمان، وبالتالي عدم حدوث أية تغييرات في الانتخابات، يؤدي إلى خيبة أمل عند الناخب العراقي ويمنعه من الإدلاء بصوته في الانتخابات القادمة<sup>1</sup>.

### 2. آلية توزيع المقاعد:

إنَّ النظم الانتخابية تختلف من دولة إلى أخرى، وربما أيضًا من عملية انتخابية إلى أخرى، ويجري اعتمادها وفق القوانين الانتخابية عادة عن طريق تشريعها من قبل الجهات المعنية،

<sup>1</sup> كاكائي، سولاف محمد أمين، أسباب العزوف الانتخابي أو أسباب ضعف المشاركة في الانتخابات: الانتخابات النيابية في العراق واقلية كوردستان لعام 2018 أنموذجًا، ص101. متاحة على الرابط:

<https://2u.pw/8J6VmZX>

ومعظمها يكون من مسؤولية السلطة التشريعية. في العراق ومنذ عام 2005 وحتى عام انتخابات 2021، عُمِلَ بموجب نظام التمثيل النسبي مع تغيير في عدد الدوائر الانتخابية وآلية توزيع المقاعد ونوع القائمة المستخدمة في عملية الاقتراع في كل مرحلة انتخابية، وعادة ما تكون آلية توزيع المقاعد لصالح القوائم والأحزاب السياسية الكبيرة، كذلك سعر المقعد، ولاسيما في قانون (سانت ليغو) الذي يمثل مصدرا حقيقيا أمام كل القوى السياسية الناشئة؛ وهذا ما يُمكّن الأحزاب السياسية التقليدية من الحفاظ على ديمومتها وتواجدها السياسي؛ الأمر الذي زرع اليأس داخل المواطن العراقي في عملية التغيير السياسي. ولاسيما، إنّ معظم الناس لا يفقهون هذه المعادلات الحسابية وكيفية تسخيرها لصالحهم أو لصدّهم، فحين يخرج الناخبون ليدلوا بأصواتهم وتنتهي عملية التصويت وتفرز النتائج، يتفاجؤون بأنّ معظم من لا يرغبون بهم قد فازوا في الانتخابات<sup>1</sup>.

### 3. طبيعة النظام القائم:

لعل الكثير من العراقيين لا يرغبون في النظام البرلماني القائم لما فيه من عيوب كثيرة ومشاكل قانونية عدة في تحجيم دور السلطة التنفيذية أو رئيس الوزراء، ويطمحون إلى تغيير النظام الحالي إلى نظام رئاسي، ينتخب فيه الرئيس بشكل مباشر من قبل الشعب، ولاسيما بعد أن يُسوا من إمكانية تحقيق الأغلبية السياسية في الانتخابات العراقية؛ الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تشكيل الحكومة دون الحاجة إلى تحالفات وتوافقات سياسية، يكون ضحيّتها المجتمع والدولة سواء فيما يتعلق بالخدمات العامة أو في استغلال موارد الدولة. فضلاً عن ذلك، هنالك الكثير من المشاكل الدستورية والقانونية ما زالت محمية من قبل الأحزاب السياسية وطبيعة النظام القائم وطريقة تقاسم مغانمه.

### ثالثاً: الأسباب الاجتماعية

تتمثل هذه الأسباب في وجود خلل في الانماذج الاجتماعي للفرد داخل المجتمع، بحيث يتأثر بحجم ومدى التصويت أو الامتناع عن التصويت في الانتخابات بالمتغيرات المختلفة، كالتعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل. إنّ هذا النوع من العزوف يجد أساسه في العديد من العوامل والإكراهات الاجتماعية التي تعرفها كل المجتمعات، فالمجتمع العراقي يتخذ منها مظاهر مختلفة يمكن اعتبارها وقائع موضوعية، وتتوزع مظاهر هذا العزوف في انتشار ظاهرة الأمية، التي تؤدي إلى غياب الوعي السياسي والاجتماعي وانعدام الثقافة العامة. فظاهرة الأمية كسبب اجتماعي للعزوف، يمكن قراءتها من اتجاهين سلبيين: فمرة تدفع الناخب إلى الانتخاب على أساس الولاءات الضيقة، أو حسب الحاجة المادية، أو تدفعه للانتخاب من دون وعي سياسي بشكل

<sup>1</sup> الكيالي، شيماء (2020): معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، برنامج سياسات العراق (الدورة الأولى)، ص7.

عام، ومرة تدفعه إلى المقاطعة التامة عن كل أشكال المشاركة السياسية. ففي أوساط الأميين تجد اللامبالاة السياسية أرضاً خصبة لكي تنمو وتثمر ثمارها، إذ تسود بين الأميين ظاهرة الامتثال التام للسلطة القائمة والانصياع الكامل لأوامرها مهما كانت، وعدم الاكتراث بالنشاط السياسي وقضايا السياسة ككل<sup>1</sup>. فالأمية تعد أحد المعوقات التي تحول دون مشاركة الفرد في الانتخابات، ولاسيما في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة<sup>2</sup>. ويتأثر حجم ومدى المشاركة حسب نوع الانتخابات، كما أن المشاركة السياسية تتأثر بعامل السن، فإنه يزداد مستوى المشاركة مع تقدم العمر، وهذه العوامل لا تشكل قاعدة مطلقة فهي تتغير بتغير المتغيرات الاجتماعية لكل فرد ومجتمع. فضلاً عن ذلك، تأخذ التباينات الاجتماعية مثل الانتماء القبلي وطبيعة التباين بين الريف والمدينة، والتنشئة الاجتماعية وطريق التعلم، فضلاً عن الأسباب الدينية والمذهبية، دوراً كبيراً في عزوف الناخب العراقي عن الانتخابات، ولعل الجوانب الأمنية، مثل الحرب الطائفية واجتياح داعش للأراضي العراقية وتنامي حالتي عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، أدت إلى زيادة الموانع الاجتماعية امام الناخبين، ولاسيما تلك الأسباب التي ترتبط بزيادة عدد المهجرين في مخيمات النزوح.

#### رابعاً: الأسباب الاقتصادية

يرتبط الدخل إيجابياً مع المشاركة السياسية، وبشكل عام يعد أصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط، وأن الفقر والبطالة يلعبان دوراً هاماً للزيادة في نسب الامتناع عن المشاركة السياسية؛ بسبب نقص الإمكانات الاقتصادية التي تجعله لا يميل إلى الاهتمام بالسياسة، وكما أن البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات الاقتصادية، تعبر عن فشل النظام السياسي والأحزاب السياسية والحكومات، وهو بدوره يؤدي إلى زيادة عدم الثقة بالنخبة الحاكمة وأحزابها السياسية، وزيادة الهوة أو الفجوة بين المواطن والحكومة أو بين الحاكم والمحكوم؛ لهذا يكون الامتناع عن التصويت، وسيلتهم لإيصال مطالبهم، كسلوك سياسي ساخط على الفشل السياسي، وهذه الظاهرة أخذت ترتفع بشكل كبير عند فئة الشباب<sup>3</sup>. فضلاً عن ذلك، إذ يعاني العراق من ظاهرة الفساد المالي والإداري، ولاسيما بعد عام 2003، وتحولت هذه الظاهرة إلى بنية مؤسسية، تدار من أطراف وأحزاب سياسية لها ارتباطات

<sup>1</sup> الفقير، مصدر سابق.

<sup>2</sup> ديهيه وصونييه، مصدر سابق، ص46.

<sup>3</sup> جبير، مصدر سابق، ص68.

إقليمية ودولية، حتى أخذ العراق يحتل المراتب الأولى المتقدمة بالفساد والاختلاس وتبييض الأموال؛ مما انعكست سلبيًا على خيارات الناخب العراقي ورغبته الانتخابية مع كل دورة انتخابية.

فضلاً عن ذلك، يمكن قراءة الأسباب الكامنة وراء العزوف الانتخابي لدى الناخب العراقي، بعدة مستويات، فقد تتعدد دوافع العزوف وأسبابه بتعدد دوافع المشاركة، وتكون القناعة بضرورة إثبات المواقف الشخصية أو الإحساس بواجب المواطنة أو الخضوع لانتماء سياسي أو اجتماعي سبباً رئيسياً للمشاركة، ولا سيما في حالة ترسخ ثقافة اللامبالاة بالشأن السياسي، إذ أصبح غالبية المجتمع العراقي ينظر إلى السياسة والعمل السياسي على أنها مرادف للفساد، ولم تعد ترى جدوى من ممارستها، أو أن يكون دوره مؤثراً في تغيير معادلة الحكم أو إدارة الدولة؛ لهذا يعبر عنها بالمقاطعة مرة، وبرفضه لمراجعة تحديث سجل بياناته في سجل الناخبين مرة أخرى، رغم توفرهم على الشروط اللازمة لذلك. وفيما يتعلق بمستويات العزوف الانتخابي فقد يوجزها بعض الباحثين في الآتي:<sup>1</sup>

1. عزوف موقفي: مبني ومؤسس وواع بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية، ويفترض أن يهتم هذا النمط شرائح وفئات اجتماعية ممتلئة لأشكال متفاوتة - بالطبع في مضمونها ومعناها- من الحس السياسي أو الثقافة السياسية والاجتماعية الموجهة.
2. عزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة: مثل الانشغال بنقل الأعباء اليومية وبعض أشكال التدين أو التصوف، أو تفضيل العمل الجماعي والثقافي أو تعاطي المخدرات وارتياح المقاهي (الإنترنت) ونوادي الألعاب الرياضية أو الفنية أو الإلكترونية.
3. عزوف مبعثه عدة عوامل موضوعية: كالأمية والفقر المادي والمعنوي والعوائق الجغرافية، وكذلك طبيعة وأسلوب الاقتراع وما يرتبط به من تعقيدات أو مشكلات فنية تنظيمية وإدارية مختلفة، فقد لوحظ عدم توصل بعض الناخبين ببطانهم الانتخابية على سبيل المثال.
4. عزوف لا مبال ناتج عن نفور مجاني من المشاركة السياسية: إذ هناك العديد من المواطنين من الجنسين، ومن مختلف الشرائح والأجيال من لم يشارك طوال حياته في أي محطة انتخابية، كما لم يكن له أي اهتمام مباشر بالشأن السياسي أو الحزبي، إلا أن هذا النمط من العزوف له بواعثه السيكولوجية والسوسيولوجية التي تجعله، كغيره من أشكال السلوك السياسي والاجتماعي.

<sup>1</sup> الفقير، مصدر سابق.

### المطلب الثالث: الفواعل المؤثرة في العزوف الانتخابي

تتنوع الفواعل المؤثرة في العزوف الانتخابي لدى الناخب العراقي، وبعضها يرادف أسباب العزوف، مثل: مستوى التعليم والفقر والحرمان الاجتماعي، إلا أننا سنركز على أبرز الفواعل التي تؤثر بالسلوك السياسي للناخب العراقي.

إذ تعد التنشئة السياسية من أبرز الفواعل التي تؤثر على سلوك الناخب (سلبًا وإيجابًا) من خلال مؤسساتها التربوية الرسمية ذات العلاقة المباشرة بسلوك وتنشئة الفرد. ويتفق الكثير من علماء السياسة على أهمية مفهوم التنشئة السياسية في تفسير السلوك السياسي والانتخابي للفرد، وتتبع هذه الأهمية من فكرة أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع، وهنا تتدخل عملية التنشئة السياسية في تكوين هذه الآراء والقيم والاتجاهات التي تعد استعدادات كامنة لإنتاج استجابات سلوكية محددة<sup>1</sup>. وتدور فكرة التنشئة السياسية على أن الفرد يولد في مجتمع سابق على وجوده، له قيم وأفكار ومؤسسات ويحاول أن ينشأ هذا الفرد على هذه القيم والأفكار، وهي عملية لا تتم من فراغ، بل تتكفل بها عدة مؤسسات اجتماعية وسياسية حاملة لقيم المجتمع التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وتختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعًا لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع، فعملية التنشئة مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة الكيان السياسي وما يسوده من إيديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب في تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك<sup>2</sup>.

وتأتي الأسرة في مقدمة تلك المؤسسات التربوية، باعتبارها المؤسسة الأولى التي تتكفل بتنشئة المواطن اجتماعيًا، فمن خلال العلاقات التي تنشأ داخل الأسرة يكتسب المواطن مجموعة من السلوكيات والقيم والاتجاهات التي تؤثر على سلوكه السياسي والاجتماعي، وقد أكدت معظم الكتابات التي تناولت التنشئة على أن الأسرة هي أهم أدوات التنشئة؛ نظرًا لما لها من تأثير حلزوني يمتد لسيطرة كل الأدوات الأخرى مثل المؤسسة والسلطة ووسائل الإعلام وغيرها، وتعد

<sup>1</sup> علي، سعد إسماعيل (1981): أصول الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص141.

<sup>2</sup> الطيب، مولود زايد (2001): التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، الأردن: المؤسسة العربية الدولة للنشر والتوزيع، ص2.

الأسرة القاسم المشترك، التي تشترك بها كل المجتمعات البشرية، بغض النظر عن نوع الثقافة وطبيعة المجتمعات وعاداتها وتقاليدها<sup>1</sup>.

وتأتي المدرسة في المرتبة الثانية، إن لم تكن بنفس مرتبة الأسرة بطبيعة تأثيرها السياسي والاجتماعي، إذ تمثل المؤسسة الأولى التي تستخدمها النظم السياسية والحكومات في بث وترويج قيم معينة تتفق وأهدافها من خلال المقررات الدراسية، وتتبع أهميتها من خلال طول الفترة التي يقضيها الفرد في التعليم وطبيعة ارتباط النظام المدرسي بالدولة والنظام السياسي، لكنها تختلف من نظام سياسي وطبيعة إدارته وآخر، فدور المدرسة يختلف في النظام الدكتاتوري عنه في النظام الديمقراطي أو غيره من الأنظمة. فالمدرسة تعد أهم المؤسسات المسؤولة عن تنشئة المجتمع سياسياً، وذات تأثير مباشر على سلوكه السياسي، إذ تقوم بعملية التنشئة بطريقتين: التثقيف السياسي وطبيعة النظام المدرسي، من خلال برامج ومبادئ وأهدافه<sup>2</sup>.

وتتضح العلاقة بين التنشئة السياسية والعزوف الانتخابي في نمط وأدوات التنشئة السياسية، فما زال النمط السلطوي يسيطر على عملية التنشئة، والواقع الذي يحيا به الطفل في الأسرة باعتبارها أهم وأول أدوات التنشئة هو واقع سلطوي، فكلما كانت تهيئة المناخ الديمقراطي السليم للممارسة السياسية، كلما يدفع إلى نمط من التنشئة أكثر ديمقراطية. وإن عدم اهتمام المواطن بالتنشئة السياسية يعود لقلة الوعي والإدراك السياسي الذي يؤدي لإعاقة عملية المشاركة السياسية، فضعف مستوى الثقافة السياسية، الناتج عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يؤدي إلى انخفاض من درجة المشاركة السياسية<sup>3</sup>.

وتعد المؤسسات الرسمية أبرز الفواعل المؤثرة في العزوف الانتخابي، وتأتي في مقدمتها الحكومة، وهي أهم عنصر في الحياة السياسية وجهاز ضروري وركن أساسي من أركان الدولة، إذ أصبحت الحياة السياسية للأفراد تتوقف في جزء كبير منها على أعمال الحكومة بصورة كبيرة؛ لذا فإن نجاح الحكومة في أداء وظائفها بفاعلية وكفاءة، يعد بمثابة المحددات الأساسية في بناء الثقة بينها وبين المواطنين، وهو ما يساهم في زيادة نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات. ولعل تقييم الأداء الحكومي يعتمد على المقاربة السياسية - الاقتصادية، أي فيما تحققه الحكومة على المستوى الاقتصادي للدولة والمجتمع في التنمية الاقتصادية والسياسية وتطوير القطاعات الخدمية

<sup>1</sup> مسعودة، كوت؛ أمهاني، حداد (2018): العزوف الانتخابي في الجزائر (الأسباب والحلول)، دراسة ميدانية لطلبة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي خلال الانتخابات التشريعية 2017، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية: رسالة ماجستير، ص38.

<sup>2</sup> خطاب، سمير (2004): التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ص49.

<sup>3</sup> مسعودة، كوت؛ أمهاني، حداد، مصدر سابق، ص40.

والاستثمارية والبنى التحتية، وطبيعة الاستقرار السياسي والأمني ومدى انعكاس أدائها على المجتمع ورفاهيته ومستواه المعاشي ودخله القومي. وكذلك يعتمد على المقاربة المؤسساتية، التي تركز على طبيعة المؤسسات الحكومية ومدى قدرتها ومساهماتها وفاعليتها في التنمية السياسية والبشرية وقربها من المواطن، بعيداً عن البيروقراطية والروتين الإداري؛ لهذا فإن نجاح الحكومة في هذه المقاربات، يساهم بشكل كبير في رأب حالة التصدع بين الحكومة والشعب؛ مما ينعكس إيجاباً على المشاركة السياسية، أو العكس. فضلاً عن ذلك، يعد البرلمان أو السلطة التشريعية أحد أهم المؤسسات الرسمية الفاعلة في العزوف الانتخابي في العراق، فهي المؤسسة التي تمثل إرادة الناخب وخياراته السياسية، ويرتبط تفعيل الأداء البرلماني بالمكانة التي يحتلها البرلمان المنتخب، فالمؤسسة البرلمانية تحتل أعلى درجة في التنوع والاحتواء للمصالح المتعارضة وتتميز بالقدرة العالية على التكيف وهي المعبرة عن إرادة الناخبين ومشاركتهم في العمل السياسي، وأن إضعاف البرلمان أو تزوير إرادة الناخبين في العملية الانتخابية يهز ثقة المواطنين بالمؤسسة البرلمانية، فضلاً عن ضعف دوره الرقابي والتشريعي، وتحوله من مجلس تشريعي إلى مجلس أسير رغبات الأحزاب السياسية أو زعماء الكتل السياسية وتعبير عن مصالحهم السياسية.

كذلك تعد وسائل الإعلام من الفواعل المهمة في سلوك الناخب العراقي، إذ تلعب تلك الوسائل دوراً في تنشئة الفرد سياسياً، ويختلف مدى نجاحه من مجتمع لآخر، وهذا حسب طبيعة ودور المستوى الثقافي للأفراد وللمجتمع، ومدى حرية وسائل الإعلام وتمتعها بالديمقراطية والعلم الصحفي واستقلاليته؛ لأن العلاقة بين تطور وسائل الاتصال الجماهيري والمعرفة السياسية وثيقة جداً، وتظهر تلك العلاقة، من خلال تأثير هذه الوسائل في العملية السياسية والاجتماعية وتوجيهها، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن معظم القنوات الإعلامية تبعث برسائل تشكيك وتحريض ضد مفوضية الانتخابات قبل أشهر من الانتخابات؛ تمهيداً منها لكسب ود الجمهور وتعاطفه معها، مع أن هذا التشكيك أخذ طابعه السلبي عند فكر الناخب، وكُرِّس مفهوم عدم جدوى المشاركة لديه؛ لكثرة ضخ مثل هذه الرسائل السلبية وجعلها صورة مكررة، وعلى الرغم من كل رسائل التوضيح التي أطلقتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وشرحها التفصيلي للناخب وتثقيفه، إلا أن الطابع السلبي بقي هو السائد عند الناخب<sup>1</sup>؛ الأمر الذي أبقى مفوضية الانتخابات في دائرة الاتهام من قبل المواطن أو الناخب العراقي، بأنها أداة شريكة في النتائج السياسي وما تفرزه الانتخابات من نتائج، على الرغم من أن دور المفوضية، هو دور وسيط وناقل بين المواطن والحكومة. إلا أن التسييط الإعلامي واتهام الأحزاب السياسية لها، ولاسيما الخاسرة في الانتخابات، خلقت صورة سلبية عن المفوضية لدى المواطن العراقي.

<sup>1</sup> الكيالي، مصدر سابق، ص9.

كذلك تعد الأحزاب السياسية أحد المؤثرات المهمة في السلوك السياسي من عدمه، ويرى بعض المتخصصين من أن الحزب هو البناء السياسي الأكثر تأثيراً في عملية التنشئة السياسية بالنظر إلى عملية التجميع التي يقوم بها، وكثرة الأفراد المنتمين إليها، وإمكانية مشاركتهم المباشرة والواسعة بصورة دائمة ومنضبطة، خدمة للفرد والمجتمع عموماً<sup>1</sup>. فمن السمات المشتركة التي تشترك بها أغلب الأحزاب السياسية العراقية، هو غياب التناوب على السلطة وبقاء القيادات واستمرارها في هرم القيادة الحزبية، وتفتقر إلى أبجديات العمل الحزبي، ولا تخضع للقوانين والتنظيمات الحزبية، وتوجه بنيتها نحو اتخاذها طابع الاحتكار، وتفتقر للمرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية والاجتماعية، فضلاً عن عدم مشروعية مكاسبها المالية والاقتصادية، وفقدانها للرؤية السياسية والاقتصادية في تحليلها للوضع العام للبلاد، وهناك فجوة بين القاعدة الحزبية والقيادات، فضلاً عن التصدع الداخلي وغياب المشروع الوطني، ولا تتوافر لها نظرية سياسية حاكمية لإدارة الدولة أو فلسفة سياسية أو اقتصادية، وعدم امتلاكها برامج انتخابية تطمح لتطبيقها، إذا ما وصلت إلى سدة الحكم؛ لهذا نرى أن جميع الأحزاب العراقية التي وصلت إلى السلطة بعد عام 2003، فشلت في تحقيق أي إصلاح سياسي أو اقتصادي؛ وذلك بسبب افتقارها إلى النظرية السياسية الحاكمية، وهذا بدوره أدى إلى تصدع وفقدان الثقة بين المجتمع والأحزاب السياسية، وخلق بينهما فجوة كبيرة، انعكست سلباً على المشاركة السياسية والامتناع عن التصويت.

إنَّ العلاقة القائمة بين الأحزاب السياسية العراقية والمجتمع، علاقة محدودة ومبنية على أسس مصلحية انتخابية، أي بمعنى آخر هي علاقة زبائنية، قائمة على أساس المال وشراء الذمم، وليس على أساس الانتماء الحزبي والإيمان بأفكاره ومبادئه السياسية والإيديولوجية، وهي في الأغلب تمثيل مجموعات ضيقة في المجتمع، وهي بمثابة امتداد للسلطة أكثر منه تمثيلاً ديمقراطياً للمجتمع من خلال الممارسات القبلية والجهوية والزبائنية في الانتخابات. فمن الانعكاسات التي تركها نمط التمثيل الحزبي الزبائني على مستوى البرلمان، فقدان الثقة بالسلطة التشريعية تماماً من قبل المجتمع، وتحويل تلك السلطة إلى إقطاعات حزبية تحركها المصلحة الحزبية وأسيرة لإرادات زعماء الكتل السياسية، وليس لممثليها؛ مما أدى إلى فقدان ثقة المجتمع بها، وإمكانية التغيير عبر صناديق الاقتراع. لقد فقدت الأحزاب السياسية في العراق مصداقيتها من قبل الناخبين وأثبتت عدم قدرتها على القيام بوظائفها تجاه المواطنين الذين يعبرون عن عدم رضاهم للقيام باحتجاجات اجتماعية وسياسية<sup>2</sup>، كما حصل في احتجاجات تشرين 2019، وغيرها من الاحتجاجات العراقية

<sup>1</sup> الجبلاني، مقدم؛ وبهرام، مصطفى، دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب: حزب التنمية والعدالة أنموذجاً، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: رسالة ماجستير غير منشورة، ص 27-29.

<sup>2</sup> مسعودة وأمهاني، مصدر سبق ذكره، ص 52.

المستمرة التي تستهدف الأحزاب السياسية ونشاطها الاقتصادي والسياسي ومقراتها بالدرجة الأساسية. فضلاً عن ذلك، تعد منظمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والمنظمات والجمعيات فاعلاً كبيراً ومهماً في التأثير على قرارات الناخب العراقي ومشاركته الانتخابية (سلباً وإيجاباً)، على الرغم من أن هذه المنظمات في العراق أصبحت في أغلبها مرادفة للأحزاب السياسية أو مملوكة لنفس الأحزاب والقوى السياسية التي تدير العملية السياسية منذ عام 2003 وحتى الآن.

### المطلب الرابع: تداعيات العزوف الانتخابي

في الأنظمة الديمقراطية التي تتخذ من الانتخابات الطريق الوحيد للتغيير السياسي وتداول السلطة بشكل سلمي، بعيداً عن الثورات والانقلابات والتمرد وما شابهها، ليس أمام مجتمعاتها أية خيارات أخرى للتغيير السياسي، إلا أن تسلك طريق الانتخابات، إذا ما أرادت تلك المجتمعات تغيير القابضين على السلطة، أو الأحزاب السياسية القابضة عليها، ولاسيما إذا ما كانت تلك الأحزاب تمتلك المال والسلطة والسلاح، فضلاً عن الإعلام؛ لأن الاحتجاج أو التمرد أو الخروج عليها بثورة أو انقلاب، يعد بمثابة انتحار، وسترتكب ضد المحتجين أبشع الوسائل من مجازر واغتيالات وتسقيط إعلامي واجتماعي وسياسي بشتى الطرق، كما حدث في احتجاجات تشرين 2019 في العراق. وفي كثير من الأحيان تُعد مقاطعة الانتخابات، في جوهرها، فعل مقاومة سياسية، غالباً ما تكون مقرونة بمطالب تنادي بتغيير السياسات وبدعوة لإجراء انتخابات أكثر نزاهة، ولتحقيق المساءلة. ومن ثم، هناك اعتبار آخر يجب مراعاته في تقويم فاعلية مقاطعة الانتخابات؛ وهو مدى توافر أجندة سياسية ذات مطالب محدّدة وخطوات لتحقيق هذه المطالب. فهناك من يؤمن بأن مقاطعة الانتخابات أو العزوف عنها، هو بمثابة سلوك سياسي يعبر عنه الناخب بالرفض المطلق للنظام السياسي وأدواته، وما ينبنى عليه من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأن مقاطعته لهذا النظام أو القائمين عليه، تتجلى في الامتناع عن التصويت، أو في عدم تحديثه لبياناته في سجل الناخبين، أو رفض العملية الانتخابية بشكل عام، وهي بالفعل قد تكون كذلك، وتعبر عن حالة من الاحتجاج أو اليأس أو السخط الجماهيري على النظام السياسي أو المنظومة التي تديره أو على الأداء الحكومي أو السياسي للأحزاب السياسية، لكن في الأنظمة السياسية الديمقراطية أو الهجينة<sup>1</sup>، ولاسيما الأنظمة التي لم تضع حدّاً أدنى أو نسبة مئوية للمشاركة السياسية ونجاح العملية الانتخابية، فإن مقاطعة الانتخابات أو العزوف عنها، ليست حلاً

<sup>1</sup> وهي الأنظمة التي تجمع سمات أوتوقراطية وديمقراطية في الوقت نفسه، وباتت تشكل نمط الأنظمة الأكثر انتشاراً في العالم، مع نهاية القرن العشرين والربع الأول من القرن الحادي والعشرين. تزامنت هذه الأنظمة مع نهاية الحرب الباردة صعود ما بات يُعرّف في العلوم السياسية بـ "الأنظمة الهجينة" Hybrid Regime في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وإفريقيا؛ في هذه الأنظمة، أصبحت مقاطعة الانتخابات أداة مألوفة، تعتمد عليها المعارضة السياسية والاحتجاجات.

للمشكلة بقدر ما هي تعقيد لها، وسترث نتائجها السلبية على المجتمع والدولة بشكل عام، وستزيد من شرعية القابضين على السلطة، وسترفع من حجم المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية.

أصبح العزوف الانتخابي في العراق تعقيداً مركباً: فهو يبقّي الأحزاب نفسها في الميدان السياسي دون أي تغيير مع كل دورة انتخابية، ومن جهة أخرى، يؤدي إلى تعقيد أزمة الدولة والمجتمع على كافة المستويات (السياسية، الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية)، فضلاً عن إفشال النظام السياسي، على الرغم بأن الخل ليس في النظام، بقدر ما يكمن في القائمين عليه؛ مما ينعكس سلباً على أدائه بشكل عام. ولاسيما أن المقاطعين والعازفين عن المشاركة في الانتخابات، يدركون جيداً بأن الدستور لا يحدد نسبة مقبولة للتصويت، ويعتبر النتائج قانونية حتى إذا كانت نسبة المشاركة 5%. فضلاً عن ذلك، يدركون تماماً بأن الامتناع عن الانتخابات ومقاطعتها أو العزوف عنها، هي أمنية سياسية لكل الأحزاب السياسية المتهمة في كل دورة انتخابية؛ لأنها ستوفر الفرصة للمنتهين لأحزاب السلطة والمنتفعين منها في انتخاب مرشحين، وهذا ما يمنح تلك الأحزاب المزيد من الاستبداد السياسي والانفراد بالسلطة والثروة والتلاعب بمقدرات البلاد، فضلاً عن ذلك، فإنهم سيوظفون فوزهم الانتخابي، إعلامياً وشعبياً ويسوقونه إلى المجتمع المحلي والعالم الخارجي، على أنه استحقاق انتخابي ممنوح من قبل كافة أطراف الشعب، وأن الشعب أو المجتمع قد اختارهم كممثلين عنه، وسيروجون لفوزهم الانتخابي كضد نوعي للأحزاب والحركات السياسية الناشئة، التي يتهمونها بأنها أحزاب (عميلة وجاهلة وغوغائية أو ملحدة)؛ وهذا ما يبقّي الدولة والمجتمع أسيرين لهذه الأحزاب وطبيعة تقاسمها للسلطة وطريقة تحاصصها للبلاد والنظام ومؤسساته. فما لم تكن هناك نسبة مشاركة عالية في الانتخابات من شأنها أن تحدث تغييراً يضعف من غطرسة واستبداد أحزاب السلطة، ويسهم بتحويل العملية السياسية نحو سكة الإصلاح واستعادة وطن يمتلك كل المقومات التي تجعل أهله يعيشون بكرامة ورفاهية، لا يمكن الحديث عن تغيير سياسي حقيقي، من شأنه أن يعالج الاختلالات البنيوية في الدولة العراقية والنظام السياسي على المستوى (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني). ومن التداعيات أو الآثار المهمة التي تترتب على العزوف الانتخابي على المستوى السياسي، يمكن قراءتها على مستويين:

#### أولاً: الشرعية المنقوصة

يعد النظام السياسي نتاج تفاعل وتجانس بين مختلف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وتعد الأبنية الحكومية هي الركيزة الأساسية لاستمرارية النظام، فضلاً عن عملية التفاعل الدائم ما بين النظام وبيئته الداخلية "المجتمع"، ويكتسب النظام السياسي صفته الشرعية بالجوانب الشكلية المتمثلة في دستورية السلطة، والجانب الموضوعي المتعلق بقبول ورضا وقناعة الأفراد عن السلطة

أو الحكومة، التي يفرزها صندوق الانتخابات. أي أن هناك مؤشرات يمكن من شأنها أن تعطي الشرعية لأي نظام سياسي، كالمشاركة السياسية الفاعلة ودورها في إرساء البناء المؤسساتي للدولة، وهي بذات الوقت تعد عائقاً حقيقياً أمام عملية التنمية السياسية. وأن ضعف المشاركة السياسية أو تدنيها قد يضعف شرعية النظام السياسي (محلياً وخارجياً)، ويمكن أن تتجلى مخاطر نقص الشرعية، من قبل أطراف داخلية وخارجية، وأن تتحيز الفرص للإطاحة بالنظام السياسي والقائمين عليه.

### ثانياً: غياب الشعور بالمواطنة

إنَّ الحديث عن الديمقراطية كنظام سياسي يقضي بنا إلى التفكير في العلاقة السياسية التأسيسية الحاكمة بين النظام وقاعدته الجماهيرية، أي مدى علاقة النظام بالمواطنة، إذ يشكل مبدأ المواطنة ركيزة أساسية للمذهب الديمقراطي والتنمية الإنسانية وأساس عملية الاندماج الوطني في بناء الدولة القومية الحديثة والمدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي حقيقي. ولترسيخ النظام أو البناء الديمقراطي في العراق يحتاج إلى تحولات عميقة ومن أهمها تثبيت مبدأ المواطنة بكل دلائلها كحق لأفراد المجتمع؛ مما يمكنهم من المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي فإن غياب هذا المبدأ، أو محاولة تغييبه، أو تهيمشه، سوف ينعكس سلباً على أي محاولة لبناء نظام ديمقراطي أكثر استقراراً. إنَّ المشاركة السياسية في العراق، تعد أحد أهم المظاهر التي يركز عليها مبدأ المواطنة، وهذا من خلال المشاركة في العمليات الانتخابية التي تسجل عزوفاً انتخابياً ومقاطعة كبيرة؛ وذلك بسبب عدم قناعة الشعب بطبيعة وركائز العملية السياسية وأدواتها والقائمين عليها؛ مما أدى إلى اهتزاز الثقة السياسية وعدم الشعور بالمواطنة. وعليه، إن الوصول لتحقيق الشعور بالمواطنة، أمر لا يمكن تحقيقه بالشعارات السياسية، ما لم يكن هناك تغيير في طبيعة وبنية النظام السياسي وطريقة إدارته، وترسيخ مبدأ المواطنة لدى الفرد والمجتمع وتعزيز آليات تسمح بتوفر فرص المشاركة في الانتخابات واسترجاع الثقة المفقودة بين المواطن والنظام السياسي؛ الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز شرعية النظام السياسي<sup>1</sup>.

### ثالثاً: الاغتراب السياسي

يعد الاغتراب السياسي من أهم الآثار المترتبة على العزوف الانتخابي، إذ يتولد شعور لدى أغلب المواطنين، ولاسيما عند فئة الشباب، حالة من اليأس وفقدان الأمل من القدرة على إحداث تغيير سياسي أو حكومي أو في نتائج الانتخابات، أو يتولد لديهم شعور بأنهم غير مؤثرين على القرارات الحكومية التي يصدرها صانع القرار، وبالتالي تحولهم إلى متلقين فقط؛ مما يزيد من فرصة

<sup>1</sup> ديهيه وصونييه، مصدر سابق، ص 131-132.

اعتزالهم عن الفعاليات الاجتماعية والتطورات السياسية، وفي ظل مجريات الأحداث في العراق وحالة عدم الاستقرار وتفشي الفساد والبطالة، ظهرت نخبة حاكمة وأغلبية محكومة، وهذه النخبة تعيد نفسها بمسميات جديدة<sup>1</sup>، مما مكنها من احتكار القرار السياسي دون تغيير؛ وهذا من شأنه أن يبعث برسائل سلبية نحو فقدان الأمل بتحقيق الطموح السياسي، ففي كل دورة انتخابية نرى ضعف الإقبال على صناديق الاقتراع، بينما كان يفترض اتساع المشاركة لإحداث التغيير المنشود، وأن ضعف المشاركة هي أعلى درجات الاغتراب السياسي؛ بسبب عدم المبالاة وشعور الفرد بأن الموضوع لا يعنيه، كما أن الإحباط المتولد من استئثار الفساد في مفاصل الدولة وانعدام الخدمات، فضلاً عن حالات الفقر وارتفاع معدلات البطالة، أهم الأسباب التي تؤدي إلى عزلة الفرد عن بيته وشعوره بالاغتراب السياسي. إن حالة الإحباط التي أصيب بها الناخب العراقي نتيجة لتكرار المشهد السياسي لأكثر من عقدين من الزمن، وفشل الحكومات المتعاقبة، ولدت قناعة راسخة لديه، بأن الأحزاب والقوى السياسية، لا يمكنها إحداث تغيير سياسي لصالحه وأمنه ورفاهيته، بقدر ما تبحث عن تعزيد وإدامة مكاسبها السياسية والأمنية والاقتصادية، والعمل على إدامة وجودها لأطول فترة ممكنة؛ ونتيجة لذلك نرى أن الاغتراب السياسي، قد دفع بالمواطن العراقي لعدة صور: مرة تدفعه إلى التحالف أو الانضمام للمجاميع الإرهابية والجهادية المتطرفة، ومرة تدفعه إلى الانتماء للجماعات المسلحة، ومرة باحتجائه على النظام السياسي والحكومات المتعاقبة والقوى السياسية بشكل راديكالي، كما حصل في احتجاجات تشرين 2019. وهو ما يؤدي به إلى مقاطعة الانتخابات بكل أشكالها.

بالمجمل، إنَّ الشعور بالاغتراب السياسي يأتي نتيجة عوامل نفسية لدى الفرد ومرتبطة بعوامل اجتماعية لها علاقة بالمجتمع الذي يعيش فيه؛ مما يجعله غير قادر على التغلب على مشكلات الحياة، فضلاً عن التنشئة الاجتماعية الخاطئة وعمليات التغيير والتقدم الحضاري، والفجوة التي تحدث بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه باختفاء القيم التي كانت موجودة مثل التراحم والمحبة<sup>2</sup>.

### **المطلب الخامس: معالجات وحلول العزوف الانتخابي**

تتباين معالجات وحلول العزوف الانتخابي في العراق، بين من يقع على عاتق الحكومة ومؤسساتها والأحزاب السياسية، وبين من يقع على عاتق المجتمع والأفراد، وبين ما يقع ضمن المسؤولية المشتركة بين المجتمع والحكومة.

<sup>1</sup> المصدر نفسه، ص76.

<sup>2</sup> ديهيه وصونيه، مصدر سابق، ص31.

## أولاً: الحلول والمعالجات السياسية

إنَّ المعالجات والحلول السياسية لظاهرة العزوف الانتخابي، أو مقاطعة الانتخابات، تتباين بين ما يقع على عاتق الحكومات والنظام السياسي والسلطة التشريعية والقضائية وبين ما يقع على عاتق المؤسسات التربوية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني، ولاسيما تلك المؤسسات المسؤولة عن تنشئة المجتمع سياسياً، كالأُسرة والمدرسة والجامعة. ولعل أهم الحلول السياسية لمعالجة ظاهرة العزوف الانتخابي تكمن في إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، وبتعبير أدق بين الحاكم والمحكوم من خلال إعادة الثقة بالنظام السياسي ومدى شفافية الحكومات في مكافحة الفساد فعلياً وتأطير عمل الأحزاب بقانون صارم، وتقنين تدخلاتها السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية وإخضاعها للقانون والدستور، فضلاً عن ذلك، ضرورة التخلي عن العرف السياسي السائد في تشكل الحكومات العراقية بعد عام 2003، بإعطاء الحزب الفائز أحقية تشكيل الحكومة، بعيداً عن التوافقية والمحاصصة الحزبية والقومية والطائفية، وإعطاء رئيس الوزراء حرية اختيار الكابينة الوزارية؛ لما له من انعكاس إيجابي على قناعات المواطنين، ولاسيما إذا ما تبنى حزب أو كتلة معينة تشكيل الحكومة وتحميلها مسؤولية النجاح أو الفشل، ومدى انعكاس ذلك جماهيرياً؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية وزيادة نسبة المصوّتين بالنسبة للمقاطعين. بالإضافة إلى ذلك، العمل على تمدين المجتمع وتوعيته وليس عسكرته، وأهمية حصر السلاح بيد الدولة وإخضاع كل الجماعات المسلحة إلى الدستور وقانون وزارتي الداخلية والدفاع، بعيداً عن الانتماءات الحزبية والفرعية.

## ثانياً: المعالجات القانونية والدستورية

يعد الفكر الدستوري والسياسي، وطريقة وضع الدستور وطرق تعديله واحترام مبدأ فصل السلطات، وانفتاحه على المجتمع بكل مكوناته السياسية والمدنية، ثم احترامه للأعراف والقواعد غير المكتوبة، مؤشرات لدولة القانون التي تحترم مواطنيها وتوفر لهم كافة الضمانات في حق الاختلاف السياسي والمدني والثقافي. ولا شك أن الإصلاح الدستوري سيحدث تغييراً ودفعاً معنوية للمجتمع من أجل إعادة الثقة للمجال السياسي وللاقتخابات. ولعل أهم الإصلاحات أو المعالجات القانونية تكمن في الآتي:

1. إيجاد الآليات القانونية اللازمة والاتفاقات السياسية على التعديلات الدستورية، ولاسيما في موضوع الكتلة الأكبر والمادة 76 من الدستور العراقي، بمنح الكتلة الفائزة في الانتخابات حق تشكيل الحكومة دون الحاجة إلى ائتلافات وتحالفات سياسية؛ مما يضع قيمة سياسية قوية وفاعلة على المستوى المادي والمعنوي للاقتخابات، ويعطيها اهتماماً جماهيرياً وشعبياً أكثر،

فالمواطن حينما يرى هناك قيمة سياسية وقانونية لرأيه وصوته الانتخابي، سيحرص على المشاركة السياسية بلا أدنى شك.

2. العمل على تشريع قانون انتخابي يلائم جميع مكونات الشعب وتبايناته السياسية والاجتماعية، بما فيه الترشيح الفردي والمستقل، وأن يضمن الفرص بالتساوي للجميع ويمكنهم من حق تمثيل الشعب داخل قبة مجلس النواب، بعيداً عن التحالفات والكتل أو القوى السياسية التقليدية أو الكبيرة، كأن يكون قانون الدوائر المتعددة؛ وذلك لما يعطيه هذا القانون من حق المسائلة للنائب ومسؤوليته القانونية والسياسية اتجاه ناخبيه، كذلك ضرورة الإشارة في القانون الانتخابي على منع انتقال النواب قبل تشكيل الحكومة، واعتماد الدوائر المتوسطة، واستعمال نظام الصوت الواحد، ممّا يحد من ظاهرة التشتت السياسي، ويعزز جانب المساءلة الشعبية، ويحقق العدالة الانتخابية.

3. تشريع قانون تجريم التشهير بالمفوضية والتشكيك بنزاهتها من دون دليل، أو إيجاد رادع قانوني لكل من يحاول التشكيك بعمل المفوضية إعلامياً من دون وجود دليل، ولاسيما من القوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، ومعاقبتها بإبعادها عن الانتخابات نهائياً.

4. العمل على تعديل تضمين فقرة في قانون الانتخابات بأن يكون هنالك قيد أو شرط للمرشح إذا ما حصل على مقعد داخل قبة البرلمان وأخلّ بتنفيذ برنامجه الانتخابي.

5. ضرورة معالجة كل الفقرات الدستورية التي أشار إليها الدستور بأنها تُعدّل بقانون، أو تفعل المواد الدستورية المعطلة، أو المجالس المعطلة.

6. ضرورة إخضاع العلاقة بين المركز وإقليم كردستان إلى الدستور العراقي، وبسط السلطة المركزية على كل منافذ الإقليم ومطاراته وغيرها من الأمور التي تخضع لمعايير العمل التي تأخذ بها الأنظمة الفيدرالية.

7. إخضاع الأحزاب والقوى السياسية لقانون الأحزاب، ومساءلتها مالياً وقانونياً وطرق تمويلها، وحظر تلك التي تمتلك أجنحة عسكرية موازية للقوات الأمنية العراقية، أو منعها من المشاركة في الانتخابات، كما أشار لها قانون الأحزاب وقانون الانتخابات ومن قبلهما الدستور العراقي، ومحاسبة الأحزاب السياسية التي توهم المواطن أو تستغله بشراء صوته من خلال الدعايات الانتخابية الرخيصة والهزيلة.

8. تفعيل دور البرلمان التشريعي والرقابي وإبعاد سطوة رؤساء الكتل والأحزاب السياسية عنه، وتطبيق النظام الداخلي بحق المخالفين والمتغيبين.

## ثانيًا: إصلاح المنظومة القيمية

لعل الجميع يلاحظ أن منظومة القيم، ولاسيما القيم الوطنية، تشهد تراجعًا خطيرًا داخل المجتمع العراقي، إذ تنامت الولاءات أو الهويات الفرعية بعد عام 2003 بشكل كبير جدًا ك (القومية، الطائفية، المذهبية، الحزب، الانتماء المرجعي، العشيرة، الأسرة)، فضلًا عن الانقسامات السياسية ذات الانتماء المذهبي الواحد، كالانقسام بين الأحزاب السياسية ذات الانتماءات المرجعية الدينية المختلفة (التيار والإطار) أو الانقسام بين عراقيي (الداخل والخارج)، أو غيرها من الانقسامات الأفقية والعمودية (أبناء السفارة، الجوكرية، ذيول، بعثية، دواعش... وغيرها) التي أصبحت كمؤشر على الانقسام المجتمعي. هذه الانقسامات ألقت بظلالها على مفهوم الوطنية والانتماء الوطني، وبالتالي، فإن إصلاح هذه المنظومة، يعد مدخلًا أساسيًا في معالجة الإحساس بالانتماء الوطني، ومن ثم معالجة ظاهرة العزوف الانتخابي، وتحمل المسؤولية الوطنية وما يترتبها مفهوم المواطنة من حقوق وواجبات.

إنَّ إعادة الثقة في العملية الانتخابية ليست مرهونة بلحظة تاريخية، بل مرهونة بثقافة يجب أن تبنى على المدى البعيد، فهي تربية سلوكية يجب أن تبدأ في المدرسة ولا تنتهي في الأسرة والمجتمع. فالخلل ليس سياسيًا فقط، بقدر ما هو خلل في المواطنة والانتماء الوطني قبل كل شيء؛ فعندما نرى بعض العراقيين يرفعون أعلامًا لدول جوار أو دول إقليمية في المناسبات الوطنية، أو يدافعون عن تلك الدول، أو نشاهد محطات إعلامية وإعلاميين ومحللين سياسيين عراقيين وبرامج إعلامية وسياسية، تدافع عن دول جوار وإقليمية، متهمة بدور سلبي في العراق، أو عن دور الولايات المتحدة، فهذا خلل في فهم المواطنة وإشكال عميق فيها، أو أن يتم التتمر والاستهزاء اتجاه من يحمل أو من يحاول أن يروج للمفاهيم الوطنية، أو عندما نرى تلميذًا في المدرسة أو الجامعة يقلل من قيمة النشيد الوطني، فهذا خلل في التنشئة السياسية والاجتماعية والوطنية. وعندما يهاجر الشباب العراقي إلى الخارج، فهذا خلل في الشعور والانتماء الوطني. وعندما نجد الترهل في الوظيفة العامة أو في مؤسسات الدولة بشكل عام، أو في تحمل المسؤولية الوطنية في الشارع والدائرة والمدرسة والجامعة، أو أن تصبح الوظيفة فقط لكسب المال، دون أية مسؤولية أخلاقية واجتماعية ووطنية، فهو خلل في الانتماء الوطني والإحساس بالهوية الوطنية. فالمواطنة الحق، هي عملية مركبة من حقوق والتزامات، فإذا كان من مسؤولية الدولة والحكومات وصانع القرار، إيجاد آليات لتوسيع دائرة الإشراف والمشاركة ووضع الحلول السياسية لمعالجة ظاهرة العزوف الانتخابي، فإن على باقي الفاعلين (المحطات الإعلامية، المؤسسات التربوية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، الأسرة...) أن يلعبوا دورهم البناء في التربية والتنشئة والتوعية وإشاعة روح المسؤولية وحس المواطنة.

#### رابعاً: المعالجات والحلول الاقتصادية والاجتماعية

بيّنا سابقاً طبيعة تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على السلوك الانتخابي، من خلال المستوى المعيشي والقدرة الشرائية والنظام التعليمي، بكونها عوامل مؤثرة في هذا السلوك، وأن تحسين هذه الأوضاع من شأنه أن يؤدي إلى رفع نسبة المشاركة السياسية. أما بالنسبة للأمية في العراق وطبيعة تأثيرها "كما ذكرنا سابقاً" ربما لا تعد سبباً في العزوف الانتخابي، بقدر ما تزيد من نسبة المشاركة في العراق؛ لأننا نشاهد خلال الاستحقاقات الانتخابية، توافد عدد كبير منهم لصناديق الاقتراع، ولاسيما في القرى والأرياف وكبار السن، فمرة يدفعهم الشعور بالمسؤولية والمواطنة وحب الوطن، ومرة يدفعهم الانتماء القبلي والشحن العشائري والديني والسياسي. ولعل المتتبع للانتخابات العراقية، يرى بأن عنصر الشباب، النسبة الأكثر عزوفاً عن الانتخابات؛ لهذا من الضروري الاهتمام بهذه الفئة، وضرورة تعريفهم بالانتخابات وبدورهم في المشاركة السياسية في تغيير الوضع السياسي وتغيير الأحزاب الماسكة بالسلطة، وضرورة التركيز على مشاكلهم ومتطلباتهم وتوعيتهم بقضايا الدولة، وتخفيض نسبة البطالة في صفوفهم؛ وذلك بزيادة فرص العمل وتطوير القطاع الخاص والقطاعات الأخرى، ولاسيما قطاع الزراعة والصناعة، التي من شأنها أن تنشط القطاع الخاص والاقتصاد الوطني، وتزيد من خفض نسبة البطالة بين الشباب وتخفيض نسبة الفقر بشكل عام؛ وهذا بالتأكيد سينعكس إيجاباً على المشاركة السياسية من خلال الرضا والقبول والقناعة المجتمعية بالعملية السياسية والأداء الحكومي وانعكاسه على الدولة والمجتمع.

#### خامساً: المعالجات والحلول التوعوية

من الضروري جداً أن تتكاتف بعض شرائح المجتمع، ولاسيما من القطاعات التعليمية والتربوية مع منظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة مثل مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية الانتخابات والجهات المعنية بتنمية الشباب وغيرها من الجهات الرسمية، بتثقيف وتوعية شرائح المجتمع في المدارس والكلية والجامعات والمناسبات الدينية، على ضرورة المشاركة السياسية الفعالة ودورها في التغيير السياسي؛ وذلك من خلال إقامة الورش والحلقات النقاشية والدورات التدريبية. ويمكن إيجازها بالآتي<sup>1</sup>:

1. كأن يكون هناك دور إعلامي أوسع وأشمل ولفترات طويلة فيما يخص الحملات الإعلامية المقامة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتكثيف الندوات والجلسات واللقاءات المقامة على مستوى كل قضاء أو ناحية، ومخاطبة كل فئة حسب طبيعتهم الجغرافية وعاداتهم

<sup>1</sup> الكيالي، شيماء، مصدر سابق، ص 11-12.

وتقاليدهم لكسب ود الشارع العراقي وتعريفه بأهمية مشاركته السياسية على المستوى الوطني والشرعي والأخلاقي.

2. التعاون بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في سبيل تعريف الناخب بأهمية صوته في العملية الانتخابية، وأنه كلما ارتفعت نسبة المشاركة، كانت احتمالية التشكيك بحدوث التزوير أقل؛ لأن الناخب قد يمارس حقه الانتخابي بنفسه.

3. تنظيم حملات توعية واسعة بأهمية دور المرأة في المجتمع وأهمية الإدلاء بصوتها بحرية من دون قيود، أو بعيداً عن سلطة الرجل وخياراته الانتخابية، ولاسيما في المناطق الريفية.

4. توعية وتثقيف الناخبين بإجراءات وعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بصورة عامة، وبكل تفاصيلها التي تخص العملية الانتخابية، وبيان مدى نزاهة وشفافية هذه الإجراءات، التي تقتل كل فرص التزوير داخل صندوق الانتخابات، أو في آلية إجراء العد والفرز، فضلاً عن تثقيفهم على إجراءات وآلية الاقتراع؛ لأن الكثير من شرائح المجتمع تعتقد بأن نتائج الانتخابات، ربما تكون معدة سلفاً، وهذا يمنعهم من المشاركة في الانتخابات.

## الخاتمة:

يتضح مما تقدم أنّ العزوف الانتخابي أو مقاطعة الانتخابات، هو سلوك سياسي وموقف احتجاجي، يسلكه المواطنون اليائسون من الإصلاح السياسي والفشل السياسي المتكرر، الذي يصيب كل قطاعات الدولة، وينعكس سلباً على المجتمع، ومستواه المعاشي، والوضع الاقتصادي للدولة والمجتمع سوياً؛ مما ينعكس على المشاركة السياسية في الانتخابات ومقاطعتها، أو في العزوف عنها والامتناع عن التصويت أو تحديث سجل الناخبين، وأن معالجته لا تكمن في تحفيز المواطنين على المشاركة السياسية وتغيير الوضع السياسي، بقدر ما تكمن في الإصلاح السياسي للدولة والأداء الحكومي وكل مؤسساتها (التنفيذية والتشريعية والقضائية). وهذا بالتأكيد سيقوض من دور الفواعل غير الرسمية المؤثرة على العزوف الانتخابي، ولاسيما إذا ما استطاعت الفواعل الرسمية مثل (الحكومة والبرلمان والمؤسسات المرتبطة بهما) أن تقنع المواطنين بالخدمات المقدمة لهم، فضلاً عن دور السلطة القضائية والهيئات المستقلة والمرتبطة بها في أخذ دورها الطبيعي بعيداً عن الروتين والبيروقراطية والتدخل الوظيفي والضغوط السياسية، ولاسيما على مستوى مكافحة الفساد وهدر المال العام. وتوصي الدراسة بضرورة الأخذ بالحلول المقدمة في متن الدراسة، ولاسيما ما ورد في المطلب الأخير منها، الخاص بحلول ومعالجات العزوف الانتخابي بمستوياتها الخمسة (السياسية، القانونية، القيمية، الاقتصادية والاجتماعية).

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: الكتب

1. علي، سعد إسماعيل (1981): أصول الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
2. خطاب، سمير (2004): التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.
3. برو، فيلب (1998): علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
4. الطبيب، مولود زايد (2001): التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع.

### ثانياً: الرسائل

5. ربيعي، عائشة (2013): الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر، الجزائر: جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: رسالة ماجستير.
6. صونية، عبدون؛ ديهية وعندل (2018): الاغتراب السياسي: دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017، تيزي وزو، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، رسالة ماجستير غير منشورة.
7. سميحة، الفقير، عنوان العزوف الانتخابي دراسة ميدانية، مدينة طنجة نموذجاً، طنجة: جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية: رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام المعمق تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية. متاحة على الرابط: <https://2u.pw/96nTzH1>
8. مسعودة، كوت؛ أمهاني، حداد (2018): العزوف الانتخابي في الجزائر (الأسباب والحلول)، دراسة ميدانية لطلبة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي خلال الانتخابات التشريعية 2017، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية: رسالة ماجستير.
9. الجيلاني، مقدم؛ وبهرام، مصطفى، دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب: حزب التنمية والعدالة أنموذجاً، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: رسالة ماجستير.

10. هجولي، خديجة وآخرون (2020): ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الانتخابات: شباب مدينة المسيلة أنموذجًا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال.

11. بن يمينه، يحيى (2014): السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر: شباب مدينة وهران أنموذجًا، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، وهران - الجزائر: رسالة ماجستير.

### ثالثًا: الدوريات

12. كاكاني، سولاف محمد أمين، أسباب العزوف الانتخابي أو أسباب ضعف المشاركة في الانتخابات: الانتخابات النيابية في العراق وإقليم كردستان لعام 2018 \_ أنموذجًا، ص101. متاحة على الرابط: <https://2u.pw/8J6VmZX>

13. الكيالي، شيماء (2020): معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، برنامج سياسات العراق، (الدورة الأولى).

14. جبير، علي سعدي عبد الزهرة (2022): العزوف في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2015: دراسة تحليلية، الجزائر: مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، العدد1، المجلد4.